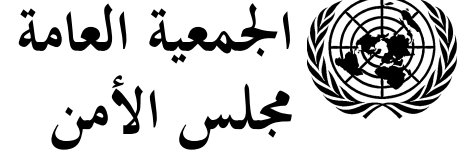


Distr.: General
13 December 2016
Arabic
Original: English



الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٣٦ من جدول الأعمال
الحالة في أفغانستان

مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الحالة في أفغانستان وآثارها على السلام والأمن الدوليين

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

- ١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ١١/٦٨ وقرار مجلس الأمن ٢٢٧٤ (٢٠١٦) اللذين طُلب إليّ بموجبهما تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر عن التطورات في أفغانستان.
- ٢ - ويعرض التقرير مستجدات أنشطة الأمم المتحدة في أفغانستان، بما في ذلك الجهود الهامة المبذولة في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان، منذ صدور تقريره السابق ١٦ (A/71/616-S/2016/768). ويقدم التقرير أيضاً موجزاً عن التطورات السياسية والأمنية الرئيسية والأحداث الإقليمية والدولية المتعلقة بأفغانستان.

ثانياً - التطورات ذات الصلة

- ٣ - عرض رئيس أفغانستان، أشرف غني، والرئيس التنفيذي، عبد الله عبد الله، الإطار الوطني الأفغاني للسلام والتنمية في مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، المعقد في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، الذي تعهد فيه الشركاء الدوليون بتقديم مبلغ ١٥,٢ بليون دولار دعماً لأولويات التنمية في البلد حتى عام ٢٠٢٠. وقد أسهمت التوترات المستمرة في السلطة



الرجاء إعادة استعمال الورق

141216 141216 16-21480 (A)



التنفيذية وتصويت مجلس النواب في الجمعية الوطنية على عزل عدة وزراء في عدم الاستقرار السياسي. وحدث ذلك على خلفية تفاقم الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن وحركة طالبان. وقد أعلنت أسماء المُفوضين في هيئات إدارة الانتخابات التي ستتولى أمر الإصلاحات الانتخابية والإعداد للانتخابات. وعززت الحكومة أيضا خطتها لمكافحة الفساد. ووقعت الحكومة اتفاق سلام مع الحزب الإسلامي (قلب الدين)، لكن آفاق المحادثات مع حركة طالبان لم تتحسن. وأدت زيادة مستويات العنف إلى ارتفاع الخسائر في صفوف المدنيين، بما في ذلك عدد مقلق من الإصابات في صفوف الأطفال، وعمليات تشريد جديدة كبيرة. وزادت وتيرة عودة اللاجئين الأفغان والأفغان الذين لا يحملون وثائق من باكستان زيادة سريعة، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية الهشة.

ألف - التطورات السياسية

٤ - وقد اتخذ الرئيس غني والسيد عبد الله خطوات لمعالجة علاقة العمل بينهما بعد فترة من التوتر. وعقد الزعيمان سلسلة من الاجتماعات لمناقشة خلافتهما، بما في ذلك بشأن تقاسم السلطة، وتفويض المسؤوليات بين كبار المسؤولين الحكوميين، والتعيينات الرفيعة المستوى.

٥ - وأعربت عن انتقادات شخصيات سياسية رفيعة أخرى داخل الحكومة بشأن الأعمال الداخلية للحكومة. وفي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، اهتم النائب الأول للرئيس، عبد الرشيد دستم، علنا الرئيس والرئيس التنفيذي بالحسوبة والتحيز العرقي في التعيينات. وأدان مكتب الرئيس والرئيس التنفيذي بيان النائب الأول للرئيس. كما أعربت شخصيات أخرى في الحكومة عن شواغلها علنا، حيث شدد الممثل الخاص للرئيس المعني بالإصلاحات والحكم الرشيد، أحمد ضياء مسعود، على ضرورة أن تتغلب الحكومة على الانقسامات في قيادتها، ووجه النائب الثاني للرئيس، ساروار دانيش، والنائب الثاني للرئيس التنفيذي، محمد محقق، الانتباه إلى الحاجة إلى المزيد من تقاسم السلطة في الحكومة وشددوا على ضرورة تحسين أساليب العمل، على التوالي.

٦ - وقد مرت الذكرى الثانية لتشكيل الحكومة دون حوادث ملحوظة، لكن لم تعالج بعد التوترات الكامنة على نحو بناء. وبعد تصريحات سابقة مفادها أن الاتفاق السياسي لعام ٢٠١٤ بشأن إنشاء حكومة الوحدة الوطنية قد انقضى أجله بعد سنتين من توقيعه، أشار مجلس الحماية والاستقرار الأفغاني عقب الذكرى السنوية في ٢١ أيلول/سبتمبر إلى أنه سيسعى إلى مساعدة الحكومة على الاضطلاع بولايتها التي تدوم خمس سنوات. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، شكل المجلس لجنة للمساعدة في التوسط في التفاعلات داخل

الحكومة. وقد احتفظت شخصيات معارضة أخرى، بما في ذلك الرئيس السابق حامد كرزاي وأنصاره، بموقف نقدي.

٧ - وتأتي المعارضة الجبهة للحكومة من جانب حركة التنوير، وهي مجموعة عرقية من جماعة الهزارة تسعى إلى تغيير مسار مشاريع البنى التحتية الرئيسية للكهرباء وزيادة تمثيل الجيل الأصغر سنا من الهزارة في الحكومة. وفي الوقت نفسه، وفي أعقاب قيام نشطاء من الطاجيك بإحياء مراسم إعادة دفن الملك السابق حبيب الله كلكاني في مطلع أيلول/سبتمبر، نظم محتجون ينتمون عرقيا إلى جماعة البشتون عدة مظاهرات مضادة في كابول وفي المقاطعات الجنوبية الشرقية. وقد نظم الجناح السياسي المسجل، الحزب الإسلامي (أرغانيديوال)، مظاهرات في جميع أنحاء البلد دعما لاتفاق السلام المبرم في ٢٩ أيلول/سبتمبر بين الحكومة والحزب الإسلامي (قلب الدين)، في حين نظمت احتجاجات ضد الاتفاق في مقاطعة بغلان.

٨ - وفي منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، صوّت مجلس النواب في الجمعية الوطنية على عزل وزراء كبار في الحكومة بشأن ادعاءات بأنهم لم ينفقوا ميزانيات التنمية المخصصة لهم بالكامل. وفي الفترة بين ١٢ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرّ مجلس النواب في الجمعية الوطنية تصويتا بسحب الثقة من ٧ وزراء من أصل ١٦ وزيرا تم استدعاؤهم، وهم وزير الخارجية، صلاح الدين رباني، ووزير الأشغال العامة، محمود بليغ، ووزيرة العمل والشؤون الاجتماعية والشهداء وذوي الإعاقة، نسرين أورياخل، ووزير التعليم، أسد الله حنيف بلخي، ووزير النقل والطيران المدني، محمد الله بتاش، ووزيرة التعليم العالي، فريدة مومند، ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، عبد الرزاق وحيد. وفي ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، عُيّن وزير الشؤون القبلية، غُلاب منغل، حاكما لمقاطعة نانغارهار، وفي ٧ تشرين الثاني/نوفمبر استقال وزير الإعلام والثقافة، عبد الباري جاهاني. ولم يُعيّن لعدة أشهر أي شخص لرئاسة كل من وزارة المناجم والنفط والمديرية المستقلة للحكم المحلي. وبُعزل وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية والشهداء وذوي الإعاقة، ووزيرة التعليم العالي، فلن تتبقّ سوى وزيرتين في مجلس الوزراء.

٩ - وأعادت الحكومة تأكيد التزامها بتنفيذ الإصلاحات الانتخابية في البيان الصادر عن مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، وعقب إخفاق البرلمان في حزيران/يونيه في الموافقة على مرسوم سابق بشأن قانون الانتخابات، أصدرت الحكومة مرسوما يدمج في تشريع واحد قانون الانتخابات والقانون المتعلق بهيكل وواجبات وسلطات لجنة الانتخابات المستقلة ولجنة الشكاوى الانتخابية المستقلة. كما أدرجت فيه بعض

توصيات اللجنة الخاصة المعنية بالإصلاح الانتخابي التي شُكِّلت في عام ٢٠١٥، بما في ذلك تغيير تشكيل لجنة الاختيار المكلفة بتسمية اللجان الانتخابية الجديدة، وخفض عدد المفوضين في لجنة الانتخابات المستقلة من تسعة إلى سبعة، وتخفيض مدة ولايتهم من ست إلى خمس سنوات. تمديد عضوية متداخلة. كما تُكَلَّف لجنة الانتخابات المستقلة بتقديم توصية إلى مجلس الوزراء بشأن الدوائر الانتخابية للانتخابات البرلمانية وانتخابات مجالس المقاطعات المقبلة، في غضون ثلاثة أشهر من تعيينها.

١٠ - وبدأت في ٢٨ أيلول/سبتمبر عملية تعيين أعضاء اللجان الانتخابية المقبلة. وأنشئت لجنة لاختيار أعضاء اللجان الانتخابية، وقد نظرت في المرشحين في جلسات مفتوحة للمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمع الدولي. وقُدِّمت قائمتان مُختصرتان، تتألفان من ٢١ مرشحاً للجنة الانتخابات المستقلة و ١٥ مرشحاً للجنة الشكاوى الانتخابية، إلى الرئيس غني في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وأعلنت لجنة الاختيار أسماء المرشحين في اليوم التالي. وعقد الرئيس غني والسيد عبد الله اجتماعات مشتركة مع شخصيات سياسية في يومي ١٢ و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة عملية التعيين. وفي الفترة بين ١٤ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى فريق يرأسه الرئيس غني والسيد عبد الله، ويضم النائب الثاني للرئيس والمدعي العام ورئيس اللجنة المستقلة المعنية بالإشراف على تنفيذ الدستور وممثلاً للمحكمة العليا، مقابلات مع المرشحين المدرجة أسماءهم في القائمتين المختصرتين. وأُعلنت أسماء أعضاء اللجان الانتخابية في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وكانت هناك ٣ نساء ضمن المفوضين الاثني عشر.

١١ - ولم يكن هناك أي تحرك جوهري نحو عملية السلام بين الحكومة وحركة طالبان. وفي أعقاب عدد من التقارير الصحفية الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر، أقر متحدث باسم حركة طالبان علناً بأن وفداً من اللجنة السياسية التي يوجد مقرها في قطر قد سافر إلى باكستان لمناقشة مختلف المسائل المتصلة بأفغانستان مع قيادة الحركة، ومع السلطات الباكستانية.

١٢ - ووقعت الحكومة والحزب الإسلامي (قلب الدين) اتفاق سلام في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وبموجب المادة ٢٥ من الاتفاق، اعترف الحزب الإسلامي (قلب الدين) رسمياً بدستور أفغانستان ووعده بوقف النشاط العسكري، في حين وافقت الحكومة على أن ترحب بمشاركة الحزب في السياسة، وأن تطلب رفع أسماء رموزه من قوائم الجزاءات الدولية، وإدراج بعض الأعضاء السابقين في قوات الأمن الأفغانية، دون تحديد عملية فرز لتحديد مدى تورطهم في أي جرائم خطيرة تنطوي على انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما يتنافى مع القانون الدولي. وفضلاً عن ذلك، يكفل

الاتفاق أيضا الحصانة القضائية لأعضاء الحزب الإسلامي (قلب الدين) فيما يتعلق بالأعمال السياسية والعسكرية المرتكبة في الماضي ويُلزم الحكومة بالإفراج المشروط عن سجناء ومحتجزين معينين، فضلا عن ضمان العودة الآمنة لأسر اللاجئين المرتبطين بالجماعة من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية.

١٣ - وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيس غني مرسوما يقضي بإنشاء لجنة تنفيذية مشتركة تتألف من ستة أعضاء، وتضم ممثلين للحكومة والحزب الإسلامي (قلب الدين)، للإشراف على تنفيذ الاتفاق. وعقدت اللجنة اجتماعها الأول في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي مرسوم ثانٍ، أصدرت تعليمات إلى قوات الأمن الأفغانية لوقف مقاتلة الميليشيات المرتبطة بالحزب الإسلامي (قلب الدين) حتى تكتمل عملية إعادة إدماجها. وتواصلت المناقشات بشأن رفع اسم قائد الجماعة، قلب الدين حكمتيار، من قائمة الأفراد الخاضعين للجزاءات بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩). وحتى الآن، لم تتلق لجنة مجلس الأمن أي طلب رسمي لرفع اسم السيد حكمتيار، لا من أفغانستان بصفتها بلد المنشأ ولا من الولايات المتحدة بصفتها دولة الإدراج الأصلي على القائمة. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر السيد حكمتيار بيانا أكد فيه أن الحزب الإسلامي (قلب الدين) ليس لديه أي صلات بتنظيم القاعدة ولا بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) ولا بأي جماعة إرهابية أخرى، وهو شرط مسبق للشطب من القائمة.

١٤ - وأحرز المجلس الأعلى للسلام بعض التقدم في وضع تشكيلته المقبلة، بوضع الصيغة النهائية لقائمة تتألف من ٥٢ عضوا، واستكمال المشاورات بشأن استراتيجية السلام والمصالحة الوطنية في أفغانستان، وتقديم هيكل منقح إلى الجهات المانحة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. وواصلت مجالس السلام في المقاطعات عملها بوتيرة منخفضة، ولا تزال التوعية التي تقوم بها السلطات المحلية وشيوخ القبائل والعلماء محدودة بسبب الظروف الأمنية غير المستقرة ووضع التمويل، الذي لا يزال قيد المناقشة.

باء - الأمن

١٥ - شهدت الحالة الأمنية مزيدا من التدهور خلال الفترة المشمولة بالتقرير مع تفاقم الاشتباكات المسلحة بين قوات الأمن الأفغانية وحركة طالبان. وعموما، فقد زاد عدد الاشتباكات المسلحة التي جرت بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بنسبة ٢٢ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ أن شرعت الأمم المتحدة في تسجيل الحوادث في عام ٢٠٠٧، وتجاوز السجل السابق لعام ٢٠١١. ومع نجاح قوات

الأمن الأفغانية في تأمين جميع عواصم المقاطعات، فهي لا تزال تتعرض لتحدي طالبان في جميع أنحاء أفغانستان.

١٦ - وطوال فصل الخريف، حافظت طالبان على وتيرة عمليات عالية، حيث كثفت ضغطها على عواصم مقاطعات هلمند وأروزكانان وفراه وقندوز، مع الاستمرار في تحدي السيطرة الحكومية في مقاطعات رئيسية ومحاولة قطع الطرق الرئيسية وطرق الإمداد. وفي الفترة ما بين ١٦ آب/أغسطس و ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، سجلت الأمم المتحدة ٢٦١ ٦ حادثاً أمنياً في جميع أنحاء البلد، أي بزيادة نسبتها ٩ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٥ ونقصان نسبته ١٨ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٤.

١٧ - وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، دخلت طالبان مركز مدينة قندوز. واحتفظ مقاتلو طالبان، الذين طُردوا بعد أسبوع واحد فقط، بوجود كبير في ضواحي المدينة، على الرغم من عمليات التطهير التي قامت بها قوات الأمن الأفغانية مدعومة بالقوات العسكرية الدولية. كما احتلت طالبان المراكز الإدارية المحلية في غورماتش (مقاطعة فارياب) وأومناه (مقاطعة باكتيكا) وناواه - يي باراكزاي (مقاطعة هلمند)، إضافة إلى شن هجمات ضد مراكز المقاطعات في المناطق الشمالية الشرقية والشمالية والجنوبية الشرقية والشرقية. ولم تستعد قوات الأمن السيطرة إلا على غورماتش.

١٨ - واتساقاً مع الاتجاهات السابقة، شكلت الاشتباكات المسلحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير غالبية الحوادث الأمنية إذ بلغت نسبة ٦٥ في المائة، تليها العبوات الناسفة اليدوية الصنع بنسبة ١٨ في المائة. وظلت المناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية والشرقية تتأثر بغالبية الحوادث الأمنية في البلد بنسبة ٦٦ في المائة من مجموع الحوادث المسجلة خلال هذه الفترة.

١٩ - وواصلت العناصر المناوئة للحكومة هجماتها غير النظامية عن طريق عمليات الاختطاف والترهيب والاغتيال. وفي المجموع، شهدت الفترة من ١٦ آب/أغسطس إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨٣ اغتيالا، منها ٢٧ محاولة اغتيال فاشلة، أي نقصان بنسبة ٣٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، سُجلت ٨٠ حالة اختطاف في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك ١١ عملية اختطاف جماعية. وزاد عدد الهجمات الانتحارية إلى ١٩ مقارنة بـ ١٨ في الفترة نفسها في عام ٢٠١٥. واستمرت الهجمات البارزة في كابل، بما في ذلك هجوم مُعقّد ضد وزارة الدفاع في ٥ أيلول/سبتمبر، أسفر عن مقتل ٤١ شخصا، وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عنه. وفي ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت طالبان مسؤوليتها عن هجوم انتحاري ضد مطار بگرام في مقاطعة باروان، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص.

٢٠ - ولا تزال القدرة التشغيلية لقوات الأمن الأفغانية تواجه ضغوطا في مجالات التحكم والمراقبة، والقيادة، واللوجستيات. وأحرز بعض التقدم في تحسين استعداد القوات الجوية الأفغانية والانخراط في العمليات. وفي تشرين الأول/أكتوبر، بلغت مستويات قوات الجيش الأفغاني وأعداد الشرطة الوطنية الأفغانية نسبة ٨٧ في المائة و ٩٥ في المائة، على التوالي، من الأعداد المستهدفة.

٢١ - وإضافة إلى النزاع المسلح بين قوات الأمن الأفغانية وحركة طالبان، استمر القتال مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - ولاية خراسان. ومنذ صدور تقريره السابق، قامت قوات الأمن الأفغانية، مدعومة بأصول عسكرية دولية، بعمليات جوية وبرية منتظمة ضد تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان في مقاطعتي نكهرار وكُنر. وأدت هذه العمليات إلى حصر وجود الجماعة في كلتا المقاطعتين. ولا يزال هناك وجود إضافي، أصغر نطاقا، لتنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان، في مقاطعة نورستان. وقد شن تنظيم الدولة أربع هجمات انتحارية في ١١ تشرين الأول/أكتوبر في كابل في ذكرى عاشوراء وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر في كابل ضد مسجد شيعي. وشملت هجمات أخرى تبناها تنظيم الدولة هجوما انتحاريا وقع في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ضد دار ضيافة لقادة المجتمعات المحلية في منطقة باتشير وا آغام. بمقاطعة نكهرار، وهجوما انتحاريا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ضد مركبة قوات أمن الحماية الرئاسية في كابل، مما أسفر عن مقتل ٨ وجرح ١٣ من المدنيين.

٢٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجل ما مجموعه ٢٦ حادثا استهدف الأمم المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر. وتضمن ذلك حالة قتل واحدة، وخمس حالات تهديد، وثمانية حوادث ذات طابع جنائي طالت موظفين وطنيين بصفة خاصة. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر في مقاطعة نكهرار، تعرضت بعثة تابعة للأمم المتحدة لهجوم مباشر، بما في ذلك هجمات بقنابل صاروخية. ولم يُصب أي موظف بجروح. ونظرا إلى تدهور الحالة الأمنية، فقد خفضت الأمم المتحدة مؤقتا وجودها في مدينتي قندوز وفراه في تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ ذلك الحين، استؤنفت العمليات في كلا الموقعين.

جيم - التعاون الإقليمي

٢٣ - منذ تقريره السابق، ظلت العلاقات متوترة بين أفغانستان وباكستان. ومع ذلك، فقد استمر الحوار، بما في ذلك بشأن التعاون الاقتصادي. والتقى الرئيس غني بمستشار رئيس وزراء باكستان المعني بالشؤون الخارجية، سرتاج عزيز، على هامش مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان. وتعهدت باكستان بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار في شكل مساعدات اقتصادية إلى

أفغانستان، وشكرها علنا كل من الرئيس والسيد عبد الله. بيد أن العديد من أعضاء مجلس النواب في الجمعية الوطنية، ومتظاهرين في مقاطعة باكتيكا في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، دعوا الرئيس غني إلى رفض المساعدة المقدمة من باكستان، واتهموا باكستان بدعم الإرهاب، ودعوها إلى وقف دعمها. وأدان الرئيس غني هجوما على كويتا، باكستان، وقع في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، قُتل فيه ما لا يقل عن ٦١ من متدربي الشرطة الباكستانية، وكرر دعوته إلى التعاون الإقليمي على مكافحة الإرهاب.

٢٤ - وواصلت أفغانستان والهند تعاونهما الوثيق: في يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر، زار الرئيس غني نيو دلهي، حيث دعا هو ورئيس وزراء الهند، ناريندرا مودي، الجهات المعنية إلى الكف عن تقديم الدعم والملاذ الآمن "للإرهابيين"، بما في ذلك من يستهدفون أفغانستان والهند. وتعهدت حكومة الهند بمبلغ إضافي قدره بليون دولار في شكل مساعدات إنمائية إلى أفغانستان وجددت التزامها بالمشاركة في ممر العبور الثلاثي لجمهورية إيران الإسلامية - أفغانستان - الهند من خلال ميناء تشابهار الإيراني. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، كررت وزارة الخارجية في باكستان الإعراب عن شواغل مفادها أن أفغانستان تُستخدم على نحو متزايد من جانب "أحد الجيران" لارتكاب أنشطة تخريبية داخل باكستان. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، عُقد اجتماع ثلاثي بين أفغانستان والهند والولايات المتحدة في نيويورك، أكدت خلاله البلدان وجود مصلحة مشتركة في تعزيز السلام والأمن في المنطقة ومكافحة الإرهاب. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، استضاف الاتحاد الأوروبي حفل عشاء حضره شركاء دوليون وبلدان شريكة، بما في ذلك بلدان من المنطقة. وذكر الاتحاد الأوروبي أنه توجد أرضية مشتركة للدعم السياسي الإقليمي للسلام والمصالحة في أفغانستان.

٢٥ - وبذلت أفغانستان جهودا ترمي إلى تعميق التعاون مع دول الخليج، بما في ذلك بشأن عملية السلام والتعاون على مكافحة الإرهاب. وقام السيد عبد الله بزيارة إلى المملكة العربية السعودية في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، وتلقى تعهدات من الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود بدعم عملية السلام، ومكافحة تمويل الإرهاب، وتقديم المساعدة الإنمائية. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، سافر الرئيس غني إلى قطر، التي تلتزم قيادتها بدعم عملية السلام وأعلنت عن خطط لفتح سفارة في كابل.

٢٦ - واستمر تطوير البنى التحتية والتعاون الأمني بين بلدان آسيا الوسطى وأفغانستان وجمهورية إيران الإسلامية. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، بدأ تشييد جزء من خط السكك الحديدية الأفغانية الذي يربط هيرات في غرب أفغانستان بشبكة السكك الحديدية الإيرانية. كما كانت التجارة والاتصال موضع التركيز في زيارة إلى هيرات قام بها في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر

حاكم محافظة خراسان ورضوي في جمهورية إيران الإسلامية. وافتتحت تركمانستان وأفغانستان جزءاً من خط السكك الحديدية الذي يربط بين أتاميرات وإمام نزاز في تركمانستان بأكينا في أفغانستان في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. واحتل التعاون الإقليمي على التصدي للتحديات الأمنية والمبادرات الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي موقعاً محورياً في المناقشات التي جرت في اجتماع كبار المسؤولين في إطار عملية اسطنبول لقلب آسيا، المعقود في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر. وجرى التشديد كذلك على ضرورة ربط تطوير البنى التحتية بالتعاون في مجال السياسات الإقليمية خلال حدث جانبي حول التعاون الاقتصادي الإقليمي عقد في ٤ تشرين الأول/أكتوبر على هامش مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، حيث رحبت بلدان المنطقة بخمسة مشاريع للترباط الإقليمي في مجالات حركة السلع والطاقة والبيانات، حددتها أفغانستان باعتبارها من الأولويات. ودعا السيد عبد الله، في اجتماع مجلس رؤساء الحكومات بمنظمة شنغهاي للتعاون، المعقود في يومي ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر في بيشكيك، قيرغيزستان، إلى دعم عضوية أفغانستان الكاملة في المنظمة، التي وصفها بأنها منبر هام للتعاون الأمني الإقليمي.

٢٧ - وعززت أفغانستان وأوزبكستان حوارهما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وناقش الرئيس غني التعاون الاقتصادي الثنائي مع وزير خارجية أوزبكستان، عبد العزيز كاميلوف، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، على هامش مؤتمر بروكسل. وزار وزير خارجية أفغانستان، السيد رباني، طشقند لحضور الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء خارجية منظمة التعاون الإسلامي، يومي ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر. وخلال زيارته، وقع معاهدة لتسليم المجرمين مع السيد كاميلوف، الذي أعاد تأكيد التزام بلده بتعزيز التعاون الثنائي والمشاركة بنشاط في جميع الاجتماعات والمؤتمرات الدولية بشأن أفغانستان.

ثالثاً - حقوق الإنسان

٢٨ - في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تقريرها عن حماية المدنيين في أفغانستان، ويشمل الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر. ووثقت البعثة ٣٩٧ ٨ إصابة في صفوف المدنيين (٢٥٦٢ قتيلاً و ٨٣٥٥ جريحاً)، أي بزيادة نسبتها ١ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. وتشمل أرقام الإصابات ٨٧٧ إصابة في صفوف النساء (٢٤٠ قتيلاً و ٦٣٧ جريحاً)، أي بانخفاض نسبته ١٢ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥. وعزت البعثة ٦١ في المائة من جميع الإصابات في صفوف المدنيين إلى عناصر منوثة للحكومة؛ و ٢٣ في المائة إلى

قوات موالية للحكومة؛ و ١١ في المائة إلى القتال البري بين قوات موالية للحكومة وعناصر مناوئة للحكومة، حيث لم يتسنّ تحديد الطرف المسؤول. وتعزى نسبة ٥ في المائة من الإصابات في صفوف المدنيين إلى ذخائر غير منفجرة من مخلفات الحرب. وما زالت الاشتباكات البرية تشكل السبب الرئيسي لوقوع إصابات في صفوف المدنيين، حيث تسببت في ٣٩ في المائة من جميع إصابات المدنيين، تليها الهجمات الانتحارية والمعقدة وأجهزة التفجير اليدوية الصنع. وفي حين سجلت البعثة انخفاضاً في الإصابات في صفوف المدنيين التي تعزى إلى الهجمات الانتحارية والمعقدة وأجهزة التفجير اليدوية الصنع، فقد زادت الإصابات في صفوف الأطفال بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٥.

٢٩ - ووثقت البعثة أيضاً زيادة نسبتها ٦٧ في المائة في الإصابات في صفوف المدنيين التي تسببها المتفجرات من مخلفات الحرب وزيادة نسبتها ٧٢ في المائة في عدد الضحايا المدنيين بسبب العمليات الجوية التي تقوم بها قوات الأمن الدولية والأفغانية. واستمر هذا النمط في الفترة من أيلول/سبتمبر حتى تشرين الثاني/نوفمبر، حيث استهدفت غارات جوية العناصر المناوئة للحكومة مما تسبب في سقوط ضحايا من المدنيين في نكرهار وأروزكان وقندوز. وشمل ذلك قصفاً جويًا شنته القوات الدولية ضد طالبان في مدينة قندوز في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، حيث أسفر عن مقتل ٣٢ مدنياً وجرح ٥٠، كان معظمهم من النساء والأطفال. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، عُقد الاجتماع الأول للفريق العامل، الذي أنشأه المجلس المعني بتجنب الخسائر في صفوف المدنيين والتخفيف من وطأها من أجل إعداد خطة عمل لتنفيذ السياسة الوطنية بشأن تخفيف الإصابات المدنية. ونُصحت الوزارات ذات الصلة باستعراض قواعد الاشتباك الخاصة بها وفقاً لذلك. وتقدم البعثة، بصفتها عضواً في الفريق العامل وعضواً مراقباً في المجلس المعني بتجنب الخسائر في صفوف المدنيين والتخفيف من وطأها، المدخلات التقنية بما يتماشى مع القانون الدولي والممارسات الدولية.

٣٠ - وأفضى هجوم شنته طالبان على مدينة قندوز إلى قتال داخل المدينة استمر حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وفي الفترة بين ٣ و ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، وثقت البعثة رقماً أولياً للخسائر في صفوف المدنيين قدره ٣٢٨ (١٠ قتلى و ٣١٨ جريحاً) من الحوادث التي وقعت في مدينة قندوز والمناطق المحيطة بها. وتفيد التقارير بأن غالبية الإصابات في صفوف المدنيين قد نتجت عن القتال البري بين طالبان وقوات الأمن الأفغانية.

٣١ - واستمرت الهجمات التي تشنها العناصر المناوئة للحكومة في استهداف المدنيين مباشرة أو استهداف مناطق مأهولة بالسكان المدنيين. وفي ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن تنظيم الدولة - ولاية خراسان مسؤوليته عن هجوم معقد على ضريح شيعي خلال احتفال

عاشوراء في كابل، مما أسفر عن مقتل ١٩ وجرح ٦٠ من المدنيين. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر في منطقة بلخ بمقاطعة بلخ، قُتل في ضريح شيعي ١٨ مدنيا وجرح ٤٧ في تفجير بجهاز يدوي الصنع يعمل بالتحكم عن بعد. ولم تعلن أي جماعة مسؤوليتها عن الحادث. وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، فجر مهاجم انتحاري سيارة مفخخة مُحمّلة بجهاز تفجير يدوي الصنع مستهدفا القنصلية الألمانية في مزار الشريف، مما أدى إلى مقتل أربعة مدنيين وجرح ١٢٨، من بينهم ١٩ امرأة و ٣٨ طفلا. وأعلنت حركة طالبان مسؤوليتها عن الهجوم. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، قتل ما لا يقل عن ٣٢ مدنيا وجرح ٥٠ في هجوم انتحاري ضد مسجد شيعي في كابل. وأعلن تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية خراسان مسؤوليته عن الحادث.

٣٢ - وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت البعثة تقريرا عن الهجوم الذي وقع في ٢٣ تموز/يوليه في كابل على متظاهرين من جماعة الهزاره، وقد قُتل فيه ٨٥ مدنيا وجرح أكثر من ٤٠٠. وفي التقرير، استنتج أن الهجوم تعمّد استهداف المدنيين وشكّل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي الإنساني وقد يدخل في باب جرائم الحرب. وذكّر أيضا أن الهجوم تعمّد، فيما يبدو، استهداف أشخاص ينتمون إلى جماعة عرقية ودينية محددة. وأعلن تنظيم الدولة - ولاية خراسان مسؤوليته عن الهجوم، حيث استخدم لغة تدعو إلى الكراهية الدينية والعنف.

٣٣ - وفي الفترة ما بين ١ تموز/يوليه و ٣٠ أيلول/سبتمبر، قامت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ بتوثيق ٤٣٨ حادثا وبالتحقق من هذه الحوادث التي أسفرت عن ٩١٩ إصابة في صفوف الأطفال (٢٤٥ وفاة و ٦٧٤ إصابة بجروح). وظلت الاشتباكات البرية السبب الرئيسي للإصابات في صفوف الأطفال حيث أسفرت عن ٥١٢ إصابة، تليها الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع التي خلّفت ١٤٩ إصابة في صفوف الأطفال، ثم مخلفات الحرب من المتفجرات التي تسببت في ١٣٥ إصابة في صفوف الأطفال. ونسبت فرقة العمل الإصابات المتبقية في صفوف الأطفال إلى تكتيكات تتضمن عمليات القصف الجوي، وحوادث القتل المستهدف، حيث يكون الأطفال ضمن المارّة، والهجمات الانتحارية.

٣٤ - ونسبت فرقة العمل القطرية الإصابات في صفوف الأطفال التي بلغت ٤١١ إصابة (٤٥ في المائة)، وهو أكبر عدد، إلى العناصر المناوئة للحكومة، تتضمن ٣٢٤ إصابة منسوبة إلى حركة طالبان، تليها القوات الموالية للحكومة (٣٣ في المائة)، وقد نُسب ٨٢ في المائة منها إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية. ونُسبت خمس إصابات إلى عمليات قصف عبر الحدود. وتعدّر عزو الإصابات المتبقية في صفوف الأطفال وعددها ٢٠٠ إصابة إلى أي طرف في النزاع. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت فرقة العمل من ٣٨ حادثا

استهدفت الدوائر الصحية والعاملين في المجال الصحي أو ألحقت أضراراً بهم أو أثرت عليهم، مقارنة بـ ١٩ حادثاً في الربع السابق من السنة. وتحققت فرقة العمل أيضاً من ٣٤ حادثاً استهدف أو أثر على العاملين في مجال التعليم أو في المجالات المتصلة بالتعليم، من بينها ٣ حوادث اختطاف تعرضت لها فتاة واحدة و ١٠ فتيان، و ٢٨ حادثاً تم أنشاؤها منع وصول المساعدات الإنسانية. وتحققت فرقة العمل من تجنيد واستخدام ما لا يقل عن ٩ فتيان. وقد نُسبت أغلبية تلك الانتهاكات إلى العناصر المناوئة للحكومة. واستمرت وزارة الداخلية في زيادة عدد وحدات حماية الطفل في مراكز التجنيد التابعة للشرطة الوطنية الأفغانية، وفتحت ٤ وحدات جديدة في مقاطعات دايكندي وباكتيا وتخار وبدخشان، وهكذا بلغ مجموعها في جميع أنحاء البلد ١٧ وحدة.

٣٥ - وبذلت الحكومة جهوداً لتحسين ظروف عمل النساء العاملات وتعزيز الإطار القانوني لمكافحة التحرش. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة شؤون المرأة تقريراً يسلط الضوء على العقوبات التي تواجهها لدخول المؤسسات الحكومية وإحراز تقدم في مسارها الوظيفي، وتتضمن هذه العقوبات عدم إتاحة فرص قيادية للنساء، والمحسوبية، وعدم ملائمة الهياكل الأساسية والتحرش. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، أكملت الأمم المتحدة الجولة الأولى من برنامج تنمية القدرات على القيادة المؤدية لإحداث تحول التي استفادت منها ٣٩ امرأة من الوزراء وكبار المسؤولين. وكان الهدف من هذا التدريب هو تحسين القدرات القيادية والتأثير على المساواة بين الجنسين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنشئ ما لا يقل عن ٩ لجان في المقاطعات مكلفة بالقضاء على التحرش بالمرأة عملاً بلائحة مكافحة التحرش التي اعتمدت في عام ٢٠١٥. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، صادق مجلس النواب بالجمعية الوطنية على قانون يتعلق بالقضاء على التحرش بالنساء والفتيات.

٣٦ - وواصلت الأمم المتحدة بذل جهودها الرامية إلى النهوض بالمشاركة المتساوية والكاملة للمرأة الأفغانية في تحقيق السلام والأمن. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، استضافت الأمم المتحدة الاحتفال السنوي بمناسبة اليوم العالمي المفتوح في كابل المتعلق بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن إلى جانب تنظيم مناسبات في ١٣ مقاطعة تركز على المرأة ومكافحة التطرف العنيف في أفغانستان. واعترف المشاركون الذين فاق عددهم ٤٠٠ مشارك وأكثر من نصفهم أفغانيات من المجتمع المدني، بالدور الحيوي الذي تضطلع به المرأة في تعزيز إقامة مجتمع مسالم وفي مكافحة الأيديولوجيات المتطرفة بإقناع أفراد أسرهم وجماعاتهم المحلية بعدم الالتحاق بالجماعات المتطرفة العنيفة. وفي إطار الجهود المبذولة لتسهيل تنفيذ خطة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، قدّمت البعثة في

٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر إحاطةً إلى فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، الذي تشترك في رئاسته إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وذلك للمرة الثانية في عام ٢٠١٦. وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني، نظّمت البعثة حملات لتوعية عامة الناس بحقوق المرأة في جميع أنحاء البلد ولتدريبتهم في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، من أجل تعزيز قدرة العاملين في القطاع الأمني على تفادي وقوع أعمال عنف جنساني والتصدي لهذه الأعمال، قامت البعثة بتدريب ٥٢٥ عضواً من مجالس الشرطة النسائية في ٢٠ مقاطعة في شهرَي تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، مع التركيز على حقوق الإنسان والأطر القانونية المحلية التي توفر الحماية للمرأة من العنف.

٣٧ - وخلال حملة الستة عشر يوماً السنوية من الأنشطة المناهضة للعنف الجنساني، في الفترة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، دعمت الأمم المتحدة القيام بأنشطة توعية في جميع أنحاء البلد بالتعاون مع المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني. وقد تضمن ذلك برامج إذاعية وعروضاً مسرحية وحوارات تهدف إلى حشد الجمهور، وكذلك الزعماء الدينيين وقادة المجتمعات المحلية، من أجل التصدي للعنف ضد المرأة والدعوة إلى الاستثمار في المرأة والفتاة.

٣٨ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الوزراء قانون العقوبات المنقّح بعد عملية دامت أربع سنوات، بدعم من الأمم المتحدة. ويتضمن القانون المنقّح الأحكام الجنائية التي تشترطها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويخفض عدد الجرائم الخاضعة لعقوبة الإعدام بأكثر من ٥٠ في المائة. ويتضمن القانون أيضاً أحكاماً هامة أخرى، بما في ذلك جميع أحكام نظام روما الأساسي المتعلقة بجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والإبادة الجماعية؛ والمسؤولية الجنائية للرؤساء المدنيين أو القادة العسكريين الذين لا يحولون دون ارتكاب مرؤوسيتهم لهذه الجرائم أو الذين لا يعاقبونهم على ارتكابها؛ وحظر ممارسة الاستيلاء على الأراضي بتوفير ضمانات للأشخاص المشردين؛ ويوسّع تعريف جريمة التعذيب الذي وُضع في عام ١٩٧٦ للامتنال للاتفاقية. وفي الوقت نفسه، دخلت الصيغة المنقّحة للمرسوم الرئاسي بالصيغة التي عدّلتها الجمعية الوطنية في حزيران/يونيه حيزَ النفاذ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

رابعاً - تنفيذ عملية كابل وتنسيق المساعدة الإنمائية

٣٩ - في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، اشتركت أفغانستان والاتحاد الأوروبي في استضافة مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان الذي حضره ٧٥ بلداً و ٢٦ منظمة دولية. وقد أكد الشركاء

الدوليون أنهم يعتزمون تقديم مبلغ قدره ١٥,٢ بليون دولار دعماً للأولويات الإنمائية في البلد، حتى عام ٢٠٢٠. وأثناء المؤتمر، سلّط رئيس الجمهورية أشرف غني والسيد عبد الله الضوء على التقدم الذي أحرزته الحكومة على مستوى المالية العامة، وتعزيز القطاع الخاص، والزراعة، ومكافحة الفساد. وشددوا على أهمية عمليات السلام التي يقودها الأفغان بوصفها عاملاً ميسراً لتحقيق التنمية. وفي البيان الصادر عن المؤتمر، أكد المشاركون مجدداً التزامهم بالركائز الثلاث "لعقد التحول"، ومن بينها بناء الدولة والمؤسسات بقيادة أفغانية، على النحو المبين في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان وإطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة؛ والإبقاء على الدعم والتمويل الدوليين في المستويات الحالية أو في مستويات قريبة منها حتى عام ٢٠٢٠ مع زيادة فعالية المعونة؛ وتقديم الدعم الإقليمي والدولي بهدف إنهاء العنف من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين التعاون الاقتصادي الإقليمي؛ وكذلك للعملية السياسية من أجل تحقيق السلام والمصالحة بشكل دائم. وتم الاعتراف في البيان، بضرورة مواصلة حماية وتنفيذ حقوق الإنسان المكرّسة في الصكوك الدولية وفي الدستور، مع إيلاء اهتمام خاص لحقوق النساء والأطفال ولمكافحة التعذيب وسوء المعاملة والتمييز.

٤٠ - وقد عُقد مؤتمر بروكسل في ظل انخفاض كبير في الاستثمارات واستمرار التدهور الاقتصادي. ووفقاً لبيانات صادرة عن الوكالة الأفغانية لدعم الاستثمار في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، انخفضت الاستثمارات المحلية بنسبة ٤٧,٤٢ في المائة والاستثمار المباشر الأجنبي بنسبة ٥٥,٦٨ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٦، مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥. وكان قطاع الزراعة هو الأكثر تضرراً حيث سجلت الاستثمارات فيه تراجعاً بنسبة ٨٥ في المائة. ويُعزى انخفاض الاستثمارات أساساً إلى تدهور الظروف الأمنية، والتقلبات السياسية، والضغوط التي تعرض لها الاقتصاد عقب تدفقات العائدين، والشكوك المحيطة عموماً بمعدلات النمو الاقتصادي القصيرة الأجل.

٤١ - وفي محاولة للتخفيف من آثار التراجع الكبير في الاستثمارات، أعلنت الحكومة والبنك الدولي أنهما سيمولان المبادرات الهادفة لتنمية المجتمعات المحلية. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، أعلنت الحكومة عن تخصيص مبلغ ٦٣٨ مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، والصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان الذي يديره البنك الدولي، والحكومة لدعم أربع سنوات من مبادرات تنمية المجتمعات المحلية التي خططت لها مجالس التنمية المجتمعية وأشرفت عليها.

٤٢ - وواصلت الحكومة تنفيذ جدول أعمالها المتعلق بمكافحة الفساد، بما في ذلك التحقيق في قضايا الفساد الكبرى ومقاضاة المسؤولين عنها وتعزيز الإطار التنظيمي والقانوني. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، افتتح الرئيسُ مركز العدالة الجديد لمناهضة الفساد. وحتى الآن، تلقى المركزُ ثمانين قضية تدرج ضمن عتبة ولايته القضائية. ودارت المحاكمة الأولى في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وانتهت بإدانة مدير فرع مصرف باختلاس مبلغ ١٥٢ ٥٠٠ دولار. واكتملت المحاكمة الثانية في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وأفضت إلى إدانة أحد كبار المدعين العامين في مكتب المدعي العام بتهمة الرشوة وحُكم عليه بالسجن لمدة سنتين ونصف وبدفع غرامة مالية.

٤٣ - وأعطت الحكومة الأولوية لتحضير استراتيجيات مكافحة الفساد تقوم بوضعها الوزارات الخمس التي تحيي أكبر قدر من الإيرادات، وهي وزارة المالية؛ ووزارة المناجم والنفط؛ ووزارة التجارة والصناعة؛ ووزارة النقل والطيران المدني؛ ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وبعد تقديم مشاريع الاستراتيجيات الخمسة إلى مجلس الوزراء واستعراضها من قبل المجلس الأعلى للحكومة والعدالة ومكافحة الفساد، يجري حالياً إدخال المزيد من التنقيحات عليها. وفي أيلول/سبتمبر، أجرت أمانة المجلس الأعلى مشاورات مع ممثلين عن المجتمع الدولي، والمجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية بشأن صياغة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد من أجل الوفاء بالالتزام الذي تم التعهد به في إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة.

٤٤ - واحتفلت البعثة باليوم الدولي الأول لحصول الجميع على المعلومات في ٢٨ أيلول/سبتمبر بتنظيم مناسبات للتوعية في كابل وفي ثماني مقاطعات. وفي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر الرئيسُ مرسوماً يهدف للإسراع بتنفيذ القانون المتعلق بالحصول على المعلومات الذي اعتُمِد في عام ٢٠١٤ من خلال إلزام جميع المؤسسات الحكومية بتصنيف المعلومات السرية، وتنظيم إحاطات إعلامية أسبوعية ومؤتمرات صحفية شهرية بشأن أنشطتها، وإرسال تقارير شهرية عن أدائها إلى مكتب الشؤون الإدارية.

٤٥ - وواصلت الحكومة أنشطتها المتعلقة بتنقيح سياسة الحكم على الصعيد دون الوطني، وهي إحدى التزامات الحكومة القصيرة الأجل بموجب إطار الاعتماد على الذات من خلال المساءلة المتبادلة. وتم إطلاع الجهات المانحة على مشروع السياسة في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر للتعليق عليه. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تعيين حكام جدد في أربع مقاطعات في إطار عملية تعيين على أساس الجدارة، وهكذا بلغ مجموع عدد حكام المقاطعات الذين عيّنتهم حكومة الوحدة الوطنية في إطار هذه العملية ٨٣ من أصل ٣٧٦ حاكماً.

٤٦ - واتخذت الحكومة خطوات لتنفيذ سياستها لعام ٢٠١٥ الهادفة لتعزيز الطابع المدني للشرطة. وفي ٢٨ آب/أغسطس، عيّن وزير الداخلية ٣١ نائبا مدنيًا لرؤساء شرطة المقاطعات تم تعيينهم في إطار عملية قائمة على الجدارة. ومن المتوقع أن يقدم هؤلاء النواب الدعم لرؤساء الشرطة في المقاطعات فيما يتعلق بالمسائل الإدارية واللوجستية، بما فيها ما يتعلق بالمشتريات للحد من الإجراءات غير الفعّالة والممارسات الفاسدة. وواصلت البعثة دعم المسؤولين في وزارة الداخلية على إنهاء صياغة خطة عمل مفصلة تهدف إلى معالجة الثغرات الرئيسية والزيادات عن الحاجة في مجالات قيادة الشرطة، والتدريب، والقيادة والتحكم، والرصد والتقييم.

خامسا - المساعدة الإنسانية

٤٧ - أصبحت الحالة الإنسانية أكثر هشاشة من أي وقت مضى، فقد حدثت زيادة سريعة في أعداد حالات التشريد الداخلي الجديدة الناجمة عن النزاع التي تفاقمت بسبب الطفرة التي فاقت ٦٠٠ ٠٠٠ شخص في أعداد اللاجئين والأفغان الذين لا يحملون وثائق هوية العائدين من باكستان. وإضافة إلى الاحتياجات القائمة في أفغانستان، أصبح ٤,٥ ملايين شخص بحاجة حاليًا إلى مساعدات إنسانية.

٤٨ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ عدد المشردين داخليا الجدد الذين سجلتهم الأمم المتحدة ٨٦٥ ٥١٥ شخصا منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، وهم موجودون في ٣١ مقاطعة من أصل المقاطعات البالغ عددها ٣٤، وقد شُرِّد أكثر من ٢٤٠ ٠٠٠ شخص منذ منتصف شهر آب/أغسطس. ويمثل هذا الرقم أكبر عدد مسجل من المشردين داخليا، ويعكس زيادة بنسبة ١٥ في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠١٥. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تم تشريد أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص بسبب محاولة حركة طالبان السيطرة على مدينة قندوز. وتم تشريد نحو ١٦ ٥٠٠ شخص أيضا خلال الشهرين الماضيين في جنوب أفغانستان بسبب ازدياد حدة النزاع في مقاطعتي هلمند وأوروزغان أساسا. وقدمت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للسكان المشردين مساعدات إنسانية، شملت مبالغ نقدية، وخدمات ولوازم صحية، وملاجئ، ومواد غذائية وغير غذائية. ولكن القيود المفروضة على التنقل حالت دون تقييم الاحتياجات الإنسانية وتلبيتها بشكل تام. وحتى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرض ٦٣ شخصا من العاملين في مجال تقديم المعونة للاختطاف في عام ٢٠١٦، مقابل ٩٣ شخصا في عام ٢٠١٥.

٤٩ - وخلال الزيارة التي أجرتها المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا إلى أفغانستان في الفترة ما بين ١١ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، دعت إلى تعزيز الدعم لإيجاد حلول دائمة، وإلى تحسين إمكانية حصول المشردين داخليا على بطاقات هوية وطنية، وإلى التنفيذ التام للسياسة الوطنية المتعلقة بالمشردين داخليا، التي اعتمدت في شباط/فبراير ٢٠١٤.

٥٠ - وسجل عدد اللاجئين العائدين في إطار برنامج الأمم المتحدة للعودة زيادةً بنسبة ٤٥٠ في المائة منذ ١ تموز/يوليه، مقارنة بالأعداد المنخفضة جدا في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه. وبحلول ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد من باكستان ما مجموعه ٢٨٢ ٣٧٢ من الأفغان المسجلين في قوائم اللاجئين، بينما عاد ٢٢٠ ٢ شخصا من جمهورية إيران الإسلامية، وعاد ١٦٧ شخصا من بلدان أخرى. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر فقط، عاد ٦٩٢ ١٤٨ لاجئا أفغانيا جديدا من باكستان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، تباطأ نسق العودة بسبب تعليق مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إجراءات التسجيل الميسر بشكل مؤقت في فصل الشتاء، وخلال الفترة ما بين ١ و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، عاد ٥٢ ٥٩٥ لاجئا إلى أفغانستان. واستنادا إلى رصد العائدين، تزامن الارتفاع الكبير في العودة من باكستان في النصف الثاني من العام مع تدهور بيئة حماية الأفغان في عدة مناطق من باكستان، والشكوك المحيطة بما إذا كان يمكن للأفغان البقاء لفترة أطول في باكستان.

٥١ - وسجلت عمليات ترحيل الأفغان الذين لا يحملون وثائق وعودتهم من باكستان زيادة كبيرة أيضا، حيث وصل أكثر من ٢٠٤ ٠٠٠ شخص منذ ١ تموز/يوليه مقارنة بحوالي ٣٤ ٠٠٠ شخص خلال الأشهر الستة الأولى من السنة. وظل عدد العائدين من جمهورية إيران الإسلامية مستقرًا، بمتوسط يتراوح بين ٣٠ ٠٠٠ و ٤٠ ٠٠٠ في الشهر، بما يتواءم مع الاتجاهات الموسمية. وحتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ مجموع الأفغان العائدين الذين لا يحملون وثائق ٦٤٢ ٧٣٧ شخصا من بينهم ٢١٠ ٤٤٤ أشخاص عادوا من تلقاء أنفسهم (٢٢٧ ٩٢١ من جمهورية إيران الإسلامية و ٢٨٩ ٢١٦ من باكستان) و ١٩٨ ٥٢٧ شخصا تم ترحيلهم (١٧٨ ١٧٦ من جمهورية إيران الإسلامية و ٣٤٩ ٢٢ من باكستان). واستمر العائدون من باكستان في الإشارة إلى أن الأسباب الرئيسية التي دفعتهم لمغادرة باكستان هي تشديد إجراءات الشرطة وعدم اليقين بشأن وضعهم، بما في ذلك خوفهم من الطرد. وقد انقضى الموعد النهائي الموافق لـ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر لكي يحصل جميع الأفغان الذين لا يحملون وثائق هوية الموجددين في باكستان على وثائق صادرة عن حكومة أفغانستان أو التعرض للترحيل في المستقبل.

٥٢ - وأصبح العديد من الأفغان المشردين والعائدين حديثا الذين ينتقلون داخل أفغانستان في أوضاع صعبة أو أنهم معرضون للتشريد الثانوي أو المتكرر بسبب الشواغل الأمنية ومحدودية قدرة المدن على استيعاب التدفق السكاني. وخلص تقييم شمل أكثر من ٦٠٠٠ أسرة من أسر العائدين في المنطقة الشرقية إلى أن العديد من العائدين يواجهون صعوبات في الحصول على الغذاء والمأوى والخدمات الأساسية، ولا سيما الرعاية الصحية، وما يكفي من المياه والمرافق الصحية.

٥٣ - واستمرت هجرة الأفغان إلى أوروبا بوتيرة أبطأ مقارنةً بعام ٢٠١٥ عندما وصل ٣٦٧ ٢٠٩ أفغانيا إلى أوروبا عن طريق البحر. وفي الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، وصل ١٤٩ ٤٧ أفغانيا إلى أوروبا عن طريق البحر، وهو ما يمثل ١٤ في المائة من عدد الوافدين. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بلغت تلك النسبة ١٧ في المائة.

٥٤ - وعموماً، انخفضت أعداد العائدين بشكل كبير خلال الربع الثالث من هذه السنة، حيث بلغ عدد العائدين الذين تلقوا مساعدات ٤٣٩ ١ شخصا مقارنة مع ٦٣٩ ٢ شخصا خلال الربع الثاني من أصل ما مجموعه ٤٧٨ ٥ عائداً في عام ٢٠١٦. وساعدت المنظمة الدولية للهجرة ٧٣١ أفغانيا عادوا طواعية من أوروبا، كان ٧٥ في المائة منهم من الرجال، في الفترة ما بين ١ أيلول/سبتمبر و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ مقارنة مع ١٨٨ شخصا عادوا في الفترة نفسها من عام ٢٠١٥ ومع ٥٢٧ ٤ شخصا عادوا في الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وقدم نصف هؤلاء العائدين تقريبا من ألمانيا، وأشارت تقارير إلى عودة أعداد متزايدة من اليونان وتركيا. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت حكومة أفغانستان والاتحاد الأوروبي إعلانا بعنوان "الطريق المشترك للمضي قدما بشأن مسائل الهجرة" من أجل معالجة الهجرة غير النظامية ومنعها ومعالجة حالات العودة.

٥٥ - ولا تزال أفغانستان واحدة من البلدان الثلاثة الموبوءة بشلل الأطفال في العالم. واكتُشفت أربع إصابات جديدة بشلل الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك وصل إجمالي عدد الإصابات الجديدة بشلل الأطفال في أفغانستان المسجلة في عام ٢٠١٦ ما قدره ١٢ إصابة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦. وتم الإبلاغ عن هذه الحالات في شرق البلد وجنوبه وجنوبه الشرقي. وتتواصل الجهود الرامية إلى القضاء على شلل الأطفال، ولكنها واجهت صعوبات نتيجة للقيود الأمنية وللقيود المفروضة على التنقل. وتضاعف عدد الأطفال الذين لم يتسنَّ تطعيمهم تقريبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير ليصل

إلى حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ طفل في تشرين الأول/أكتوبر، ويعزى ذلك أساساً إلى انعدام الأمن وأعمال القتال الجارية ومختلف أشكال الخطر التي تفرضها العناصر المناوئة للحكومة. ويشمل هذا العدد أكثر من ١٧٠ ٠٠٠ طفل تعذر الوصول إليهم في مقاطعة قندوز بسبب الخطر التي تفرضه العناصر المناوئة للحكومة على أنشطة التحصين في المنازل، وحوالي ٣٠٠ ٠٠٠ طفل تعذر الوصول إليهم في مقاطعة فراه وجنوب أفغانستان بسبب أعمال القتال الجارية. وقد تحسنت إمكانية التنقل في شرق أفغانستان بفضل إجراء حوارات ناجحة بشأن تيسير الوصول مع ممثلي العناصر المناوئة للحكومة عن طريق زعماء المجتمعات المحلية، مما سمح بخفض عدد الأطفال الذين يتعذر الوصول إليهم من ٧١ ٠٠٠ طفل في آب/أغسطس إلى ٢٣ ٠٠٠ طفل في تشرين الأول/أكتوبر.

٥٦ - ويتواصل تسجيل عمليات قصف لعرقلة وصول المساعدات الإنسانية، وهي ترتبط في المقام الأول بانعدام الأمن وإغلاق الطرق نتيجة للتراع في الأجزاء الشرقية والجنوبية والشمالية من البلد. وفي المجموع، سُجِّل وقوع ٦٧ حادثاً استهدفت المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في الفترة ما بين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، مقارنة بـ ٤٥ حادثاً في الفصل السابق. وقُتل أربعة من عمال المعونة وجُرح أربعة آخرون، مقابل خمسة قتلى وخمسة جرحى خلال الفترة السابقة.

٥٧ - وبتنسيق مع الأمم المتحدة، قام الشركاء المعنيون بمكافحة الألغام، بتطهير ٢٨٧ حقلاً من حقول الألغام و ١٢ ساحة قتال و ١٨ ميدان رماية في الفترة ما بين ١ آب/أغسطس و ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى الإعلان عن خلو ٢٩ محلية من الألغام وسمح لما مجموعه ٤٩٣ ٦٧ فرداً باستئناف التنقل بحرية للقيام بأنشطتهم على مساحة تغطي ٨٣,٨ كيلومتراً مربعاً. وتشير التقديرات إلى أنه لا يزال هناك ٣ ٧٩٥ حقل ألغام و ٣٢٣ ساحة قتال و ٥٩ ميدان رماية ملغومة، تؤثر على ١ ٥٤٦ محلية، إلى جانب التهديدات المستمرة الناجمة عن أجهزة التفجير اليدوية الصنع المزودة بصفائح ضغط. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير، نظمت الأمم المتحدة والشركاء المعنيون بمكافحة الألغام حلقات توعية بشأن الأخطار الناجمة عن الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب استفاد منها ٤٦٦ ٠٣٠ شخصاً من العائدين من باكستان في مراكز صرف المساعدات النقدية وغيرها من نقاط التسجيل.

٥٨ - وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أطلقت الأمم المتحدة نداءً عاجلاً لتوفير مبلغ قدره ١٥٢ مليون دولار من أجل تقديم مساعدات لإنقاذ أرواح المشردين داخلياً، والعائدين غير الحاملين لوثائق هوية، واللاجئين المسجلين. ومن أصل تبرعات معلنة قدرها

٤٢,٢ مليون دولار حتى الآن، ورد ٤٠,٢ مليون دولار. وحتى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ إجمالي التمويل الإنساني المقدم لأفغانستان ٤٠١ مليون دولار، رُصد مبلغ ١٧٧,٧ مليون دولار منه للأنشطة المزمع القيام بها في إطار خطة الاستجابة الإنسانية لأفغانستان، التي تم حالياً تمويل نسبة ٥٢ في المائة منها. وحتى الآن، تلقى الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية في أفغانستان ٤٦,٧ مليون دولار في عام ٢٠١٦، وقد ركّز التمويل على الرعاية الصحية الطارئة، ومساعدة الأسر المشردة، وتقييمات الحالة الإنسانية.

سادسا - مكافحة المخدرات

٥٩ - في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت وزارة مكافحة المخدرات الأفغانية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلاصة وافية للدراسة الاستقصائية للأفيون في أفغانستان. وورد في التقرير أن إجمالي المساحة المزروعة بحشخاش الأفيون ارتفع بنسبة ١٠ في المائة في عام ٢٠١٦ ليغطي مساحة تناهز ٢٠١ ٠٠٠ هكتار. وقد سجّلت زراعة حشخاش الأفيون زيادة كبيرة بشكل خاص في شمال أفغانستان وفي مقاطعة بادغيس، وأصبح يُزرع في ٢١ مقاطعة من أصل ٣٤ مقاطعة مقارنة مع ٢٠ مقاطعة في عام ٢٠١٥. وللمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨، أُبلغ عن زراعة الأفيون في مقاطعة جوزجان. وظلت مقاطعة هلمند، التي يُزرع فيها حشخاش الأفيون على مساحة تناهز ٢٧٣ ٨٠ هكتاراً (٤٠ في المائة من المجموع الوطني)، أول مقاطعة في البلد من حيث زراعة الأفيون، تليها مقاطعات بادغيس وقندهار وأروزكان.

٦٠ - ويتضمن التقرير تقديرات عن الإنتاج المحتمل من الأفيون، ولكن تنطوي هذه التقديرات على بعض العيوب المنهجية في المناطق التي تعذر فيها القيام بمسح للمحاصيل بسبب القيود الأمنية. وفي عام ٢٠١٦، بلغ إنتاج الأفيون المحتمل ٨٠٠ ٤ طن، أي بارتفاع نسبته ٤٣ في المائة مقارنة بمستوى الإنتاج في عام ٢٠١٥ الذي بلغ ٣٠٠ ٣ طن. ويمكن أن يعزى ارتفاع الإنتاج إلى الزيادات في محصول الأفيون في الهكتار الواحد وفي المساحات المزروعة، وإلى جهود استئصال الحشخاش المحدودة للغاية بسبب القيود المالية والأمنية. والأهم من ذلك، هو أن المحصول قد سجل زيادة كبيرة بسبب الظروف المناخية المؤاتية وعدم الإصابة بأمراض. وكانت معظم الزيادات على الصعيد الوطني ناتجة عن ارتفاع الإنتاج في المنطقتين الغربية والجنوبية من أفغانستان بنسبة ٣٧ و ٣٦ في المائة، على التوالي. وتساهم هاتان المنطقتان بنسبة ٨٤ في المائة من إجمالي زراعة حشخاش الأفيون في أفغانستان. وإضافة إلى ذلك، انخفضت جهود الاستئصال بنسبة ٩١ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥، ولهذا تم

استئصال الخشخاش من ٣٥٥ هكتارا فقط، أو ١ في المائة من مجموع المساحات المزروعة في عام ٢٠١٦.

٦١ - وفي الفترة ما بين ١٨ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أشارت تقارير إلى أن سلطات إنفاذ القانون الأفغانية نفذت ٤٢٥ عملية لمكافحة مخدرات، أسفرت عن ضبط ١٠٠٢ كيلوغرام من الهيروين، و ٤٢٥ ٢٩ كيلوغراما من المورفين، و ٩٢٢ ٢٩ كيلوغراما من الأفيون، و ٥ كيلوغرامات من مادة الميثامفيتامين، و ١٧٨٨ كيلوغراما من الحشيش، و ٢٦٩ قرصا من أقراص اكستاسي (MDMA)، و ٨٨٧ ٣٥ كيلوغراما من السلائف الكيميائية الصلبة، و ٧٥٣ ١٠ لترا من السلائف الكيميائية السائلة. وإضافة إلى ذلك، تم الإبلاغ عن تفكيك ١٦ مختبرا لصنع الهيروين وعن إلقاء القبض على ٤٨٥ مشتبه فيها فيهم وضبط ١١٠ مركبات و ٤٤ سلاحا و ٧٤ هاتفا محمولا وجهاز اتصال لاسلكي. وقتل أثناء هذه العمليات أحد أفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية وجرح ستة آخرون.

٦٢ - وقد اجتمع الوزراء المعنيون ورؤساء وكالات مكافحة المخدرات من أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان ودول آسيا الوسطى في أيلول/سبتمبر في دوشانبي، طاجيكستان، بمناسبة مؤتمر بشأن التحديات المحيطة بالاقتصاد غير المشروع وتعزيز الاقتصاد المشروع في أفغانستان، اشترك في تنظيمه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى. كما عقد محققون من أفغانستان والإمارات العربية المتحدة وأوزبكستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان والصين اجتماعا في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر في ألماتي، كازاخستان، لاستعراض التحقيقات التي أجريت بشأن السلائف غير المشروعة التي تم ضبطها.

سابعاً - دعم البعثة

٦٣ - عقب إتمام الأنشطة التحضيرية، بدأت المرحلة التالية من تنفيذ نظام أوموجا في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر، وقد أضيفت أسماء أكثر من ١٠٠ ١ موظف وطني إلى النظام بوصفهم مستخدمين جدد. وفي الفترة ما بين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، أوفدت بعثة الأمم المتحدة ٢٧٨ بعثة برية و ٦٢٣ بعثة جوية، إلى جانب استقبال ٣٤٣ بعثة اتصال من الجانب الآخر قام خلالها ممثلو المناطق بزيارة المكاتب الميدانية التابعة للبعثة.

ثامنا - ملاحظات

٦٤ - لقد تبين الالتزام المشترك بين أفغانستان والمجتمع الدولي بصورة قاطعة في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي عقد في تموز/يوليه، وفي مؤتمر بروكسل بشأن أفغانستان، الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر. ففي مؤتمر بروكسل، قبلت الإرادة السياسية لمساعدة أفغانستان بتصميم مؤكد على توفير مبلغ ١٥,٢ بليون دولار لدعم الأولويات الإنمائية في أفغانستان حتى عام ٢٠٢٠. ولم يتجاوز هذا المبلغ التوقعات الأصلية فحسب، بل إن المناقشات التي جرت في بروكسل أسفرت أيضا عن تقدير عميق للتحديات التي تواجه أفغانستان وهي تمضي نحو الاعتماد على الذات. وبالاقتراح مع التعهدات التي قدمت في مؤتمر قمة الناتو، تكفلت أفغانستان بتوفير مبلغ ٨ بلايين دولار من المساعدة الأمنية والإنمائية لكل سنة من السنوات الأربع المقبلة. وبوسع حكومة وشعب أفغانستان حاليا اغتنام هذه الفرصة والتصدي للتحديات العديدة التي تواجههما.

٦٥ - وستتطلب الاستفادة من الفرص الحالية التغلب على التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية المعقدة. وقد أدى استمرار التوترات السياسية داخل الحكومة وخارجها إلى وضع وحدة القيادة السياسية وتماسكها على المحك. وقد فرضت الأعداد المتزايدة من الحوادث الأمنية والهجمات ضغطا شديدا على قوات الأمن الأفغانية وهي تقاتل من أجل الاحتفاظ بالسيطرة على عواصم المقاطعات ومراكز المناطق. وأدى تزايد أعداد المشردين داخليا واللاجئين العائدين ومن لا يحملون وثائق من الأفغان إلى تفاقم المشاق التي يواجهها السكان الأفغان وآليات الاستجابة الإنسانية المثقلة بالأعباء. وهذه العوامل، إلى جانب الصعوبات الاقتصادية المستمرة، تتطلب عزمًا أكيدا من جانب الحكومة. وأكرر دعوتي إلى الرئيس غني والسيد عبد الله، بناء على التزاماتهما الرائعة التي قطعها في مؤتمر بروكسل، لكي يواصلوا مشاركتهم النشطة في رسم آفاق المستقبل المشترك لصالح الشعب الأفغاني.

٦٦ - وفي الأسابيع الأخيرة، اتخذ عدد من الشخصيات السياسية الأفغانية الرائدة خطوات للاضطلاع بدور أكثر إيجابية. وقد انخفضت المطالب العامة الداعية إلى تغيير الحكومة. ويُشجّع جميع أصحاب المصلحة على السعي إلى تحقيق نتائج إيجابية حتى تتمكن الحكومة من التصدي للتحديات المتعددة التي تواجه البلد.

٦٧ - وتوفر الالتزامات المقطوعة في مؤتمر قمة الناتو ومؤتمر بروكسل ما يلزم من موارد وإمكانات لتحقيق الإصلاحات الأساسية، بما في ذلك في مجالات الحد من الفقر، والحوكمة، وسيادة القانون والانتخابات، وحقوق الإنسان. وسيكون إطار السلام والتنمية

الوطني الأفغاني وما يرتبط به من برامج الأولويات الوطنية. بمثابة أدلة يُسترشد بها في قرارات التمويل. وسيطلب تحقيقها إجراء حوار بناء بشأن التقدم في تحقيق التنمية وسياسات المعونة والإصلاح.

٦٨ - ومن الضروري المحافظة على قوة الدفع الناتجة عن مؤتمر بروكسل باتخاذ إجراءات متابعة قوية. وحتى مع مستويات المساعدة المدنية المُعلن عنها، فمن المُتوقع أن يظل النمو الاقتصادي بطيئا في السنوات القادمة. وقد صَبَّت الحكومة تركيزا جديرا بالثناء على الإصلاحات، بما في ذلك السعي إلى تعزيز الإدارة المالية العامة ووضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، من أجل صون ثقة الجمهور وكفالة الاستخدام الفعال للموارد. ومن خلال ملاحظات قضائية تسترشد بالإجراءات القانونية الواجبة، يمكن لمركز العدالة لمكافحة الفساد، الذي دخل طور التشغيل الكامل في الوقت الحاضر، أن يعزز ثقة الجمهور في مؤسسات الدولة والتزام الحكومة بمكافحة الفساد.

٦٩ - ويسرني التزام الحكومة المتجدد، على النحو المبين في بيان مؤتمر بروكسل، بتعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكينها اقتصاديا. وستكون مشاركة المرأة على قدم المساواة وعلى نحو مُجدٍ في الحياة السياسية والاقتصادية عنصرا أساسيا في تحقيق أفغانستان لأهدافها الإنمائية. وفي المناسبات التي نظمت مؤخرا في جميع أنحاء البلد بمناسبة اليوم العالمي المفتوح، أكدت المرأة الأفغانية دورها في تعزيز المجتمع السلمي، بما يشمل منع التطرف العنيف. وينبغي أن تترجم هذه الالتزامات إلى عمل، بما في ذلك مواصلة العمل الملموس والتمويل الوطني لتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والأطر القانونية والسياساتية ذات الصلة التي تحمي حقوق المرأة وخاصة حماية النساء من العنف.

٧٠ - وإني أحيط علما بالخطوات المتخذة لتنفيذ الإطار القانوني الانتخابي المعدل والمضي قدما نحو التحضير للانتخابات. وتُعد تسمية المرشحين للجان الانتخابية في عملية مفتوحة لاطلاع ممثلي المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمع الدولي تطورا جديرا بالترحيب. وتتيح عملية تسمية المرشحين الشاملة للجميع والتشاورية والشفافة فرصة لإعادة بناء ثقة الجمهور في المؤسسات الانتخابية.

٧١ - وقد اتخذت تلك الخطوات المشجعة في مواجهة نزاع كثيف اتسم بتزايد عدد الاشتباكات المسلحة وتواصل الهجمات المعقدة. وفي حين أن قوات الأمن الأفغانية قد أمنت عواصم المقاطعات في عام ٢٠١٦، فقد كان الدعم المقدم من القوات العسكرية الدولية حاسما في بعض الأحيان. وفي غياب عملية سلام شاملة ومستدامة، سيلزم توفير دعم دولي يمكن التنبؤ به بغية ضمان استمرارية قطاع الأمن عموما، إلى جانب توافر القيادة السياسية

اللازمة لضمان القدرات الكافية والروح المعنوية العالية، في ضوء ارتفاع معدلات الخسائر في الأرواح.

٧٢ - ولا يزال تفاقم النزاع يشكل عبئا ثقيلا على السكان المدنيين من خلال الوفيات والإصابات والتشرد. ونمط النزاع المتغير، ولا سيما زيادة الاشتباكات البرية، قد زاد من تعقّد البيئة البالغة المشقة والخطورة للمدنيين، وبشكل صارخ للأطفال. ويجب على جميع أطراف النزاع زيادة الجهود الرامية إلى ضمان حماية المدنيين. وبعد أن أصدرت الحكومة السياسة الوطنية بشأن منع الإصابات المدنية والتخفيف من وطأها في تموز/يوليه، فإنه يحدوني الأمل في أن تُستكمل خطة العمل دون إبطاء، لكي يتسنى تنفيذها تنفيذا كاملا.

٧٣ - وأعداد المشردين داخليا التي ما فتئت تتزايد تتسم بضعف شديد للغاية. ومن الضروري توفير المساعدة والآليات الكافية لتلبية احتياجاتهم، بما في ذلك الوصول المناسب إلى الوثائق والأراضي. ويحتاج المشردون داخليا إلى الحماية والمساعدة من الحكومة، بدعم من الشركاء الوطنيين والدوليين. وإني أشجع الحكومة على التعجيل بتنفيذ السياسة الوطنية بشأن المشردين داخليا تنفيذا كاملا، بما في ذلك تهمة الظروف المفضية إلى حلول دائمة. ويعد تخصيص الأراضي بسرعة وإنصاف وإيجاد سبل العيش عنصرا جوهريا إذا ما أُريد للأشخاص المشردين بناء مستقبل طويل الأجل في بلدهم.

٧٤ - ويتزايد عدد الأشخاص المشردين حديثا في سياق الزيادة العامة في عدد الأفغان المتقّلين. ويُقدّر حاليا أن يكون هناك ما يصل إلى ١,٦ مليون أفغاني من المشردين داخليا أو العائدين حديثا من باكستان وجمهورية إيران الإسلامية بحلول نهاية عام ٢٠١٦. وسوف يحتاجون إلى المساعدة، وكذلك العائدون إلى وطنهم من أوروبا. وبإدراج التشرد الداخلي واللاجئين في الإطار الوطني للسلام والتنمية في أفغانستان، فقد أقر الكثيرون بهذه المسائل في مؤتمر بروكسل باعتبارها عنصرا يُعقّد التحديات الإنمائية للبلد. وإضافة إلى المساعدات الإنسانية الفورية، تعد المبادرات الحكومية الرامية إلى وضع استراتيجية شاملة لمواجهة الاحتياجات الخاصة بكل من المشردين والعائدين بالغة الأهمية. وأرحب باقتراح اتخاذ نهج منسق أقوى بين الحكومة والجهات المانحة والأمم المتحدة بغية الانتقال من الدعم الإنساني للسكان المشردين والعائدين إلى الاندماج داخل المجتمعات المحلية. ومن دون وضع خطط ملموسة من أجل إدارة عملية الاندماج، سيتواصل انعدام الأمن الغذائي والفقر.

٧٥ - ويظل السلام مطلبا حتميا إذا أُريد لأفغانستان الاستفادة من إمكاناتها الكاملة. وأحيط علما بأهمية اتفاق السلام المبرم في ٢٩ أيلول/سبتمبر بين الحكومة والحزب الإسلامي (قلب الدين) والتزامات الحزب بنزع العنف والصلاات بالجماعات الإرهابية. والاتفاقات التي

تقلل من مستوى العنف وتعزز المصالحة، بأساليب منها معالجة الشواغل المشروعة لضحايا النزاع، تعد خطوات هامة صوب السلام الدائم في أفغانستان. وفي أثناء تنفيذ الاتفاق، فإنني أحض على أن ينصب التركيز على حقوق ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وحقوق أسرهم. وفضلا عن الوفاء بالالتزامات المفروضة بموجب القانون الدولي، فإن هذه العمليات تساعد أيضا على تحقيق المصالحة من خلال تمكين ضحايا الانتهاكات من تجاوز مظالمهم.

٧٦ - ويؤسفني أن الجهود الرامية إلى إجراء محادثات مباشرة بين حكومة أفغانستان وحركة طالبان لم تحرز مزيدا من التقدم. ويبدو أن حركة طالبان لا تزال تركز على العمليات القتالية تحت قيادة الملا هبة الله آخوندزادا. وستكون مشاركة الدول الأعضاء مشاركة بناءة عاملا أساسيا في هبة ظروف مؤاتية لمحادثات السلام التي يقودها الأفغان. وفي هذا الصدد، ألاحظ أن العلاقة بين باكستان وأفغانستان لا تزال شائكة، وأحث الحكومتين على مواصلة الحوار الموجه نحو تعزيز السلام والاستقرار من أجل مصلحتهما المشتركة.

٧٧ - ويقع على عاتق بلدان المنطقة دور حاسم في دعم أفغانستان في مواجهة تحدياتها السياسية والأمنية والإنسانية والاقتصادية المعقدة. وإني أدعوها إلى الاضطلاع بدور بناء في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي الذي تستفيد منه جميع البلدان في المنطقة. ويمكن لمبادرات البنى التحتية الإقليمية التي عُرضت في مؤتمر بروكسل أن تكون بمثابة طريق هام نحو الازدهار والاستقرار وينبغي أن تُحظى بالأولوية. وأشعر بالتفاؤل إزاء التقدم الملموس المحرز مؤخرا في مجال البنى التحتية، بما في ذلك طرق النقل بين أفغانستان وإيران (جمهورية - الإسلامية) وتركمانستان، وتعزيز الحوار مع أوزبكستان.

٧٨ - وأتوجه بالشكر إلى جميع موظفي الأمم المتحدة العاملين في أفغانستان وإلى ممثلي الخاص، تاداميشي ياماموتو، لما يبدونه من تفان متواصل، في ظل ظروف صعبة، من أجل الوفاء بالتزاماتنا دعما لشعب أفغانستان.